

ورقة للسيد العلمي التازي
رئيس جماعة آيت ولال
حول الجهوية

لقد نهج المغرب منذ 1976 نظام اللامركزية الإدارية بإقرار الظهير الشريف للتنظيم الجماعي إلى حيز الوجود.

هذا النظام تطور و مر بمراحل متعددة تطورت من خلاله الجماعات المحلية عبر العديد من المحطات حسب الظروف.

- عدد الجماعات المحلية تطور
- اعتماد نظام (وحدة المدينة)
- نظام المقاطعات
- نظام مجموعة الجماعات

الجهوية المتقدمة :

- نبارك جملة و تفصيلا خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله لـ 3 يناير 2010 القاضي بتأسيس اللجنة الاستشارية للجهوية، التي نتمنى لها التوفيق و النجاح.
- نبارك كذلك جميع الفقرات التي جاءت بها الكلمة السامية بخصوص خارطة الطريق التي رسمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لتصور الجهوية المتقدمة.
- ورش الجهوية مهم و جريء و رائد في المحيط الإفريقي و المغاربي.
- العمل على إخراج نموذج مغربي مع اللجوء إلى خبرات وطنية للتفكير في مستقبل البنية الدستورية لورش الجهوية.

هذه الفرصة ستكون لصالح تقوية الجهة و جعلها أكثر تنافسية على الصعيد الاقتصادي، وتمكينها من حسن استغلال إمكانياتها ومواردها.

- الجهوية بعد الخطاب الملكي السامي أصبحت مشروعاً ضخماً من شأنه أن يعيد تنظيم البنية الإدارية والسياسية برمتها، على أساس جهوية موسعة (استثناء الأقاليم الصحراوية، مقترح الحكم الذاتي).

لذا نرى أنه في ظل ما تضمنه الخطاب الملكي السامي دون سواها.

- ندفع في اتجاه جهوية متقدمة على أساس التضامن ،
- جهات يتحدد عددها ما بين 7 و 9 جهات فقط ،
- جعل جميع الجهات منفتحة على البحر للاستفادة من خيراته والأوراش المفتوحة فيه لا الجهة المتوسطية و لا الأطلسية.
- إعطاء الصلاحيات الكاملة لرئيس الجهة المنتخب و اعتباره الأمر بالصرف.

- إذن : الجهوية المنشودة يجب أن يكون تقسيمها مبني على التضامن السكاني، المجالي والاقتصادي.

- تتوفر معها الدوائر الجهوية على تنظيم خاص لممارسة اختصاصات تهم مصالح الجهة.

التقسيم الجهوي بهذه الطريقة سيخدم التنمية البشرية و سيعمل بكل تأكيد على توسيع الاختيارات الديمقراطية المحلية و العيش الكريم و تقريب المرافق الأساسية من المواطنين.

